



الاستثمار الأجنبي بالجزائر، معوقاته ومحفزاته والطرق الأنجع لجذب الاستثمار الأجنبي بالجزائر على ضوء قانون
الاستثمار رقم 18-22 المؤرخ في 24 يوليو 2022

الاستثمار الأجنبي بالجزائر، معوقاته ومحفزاته والطرق الأنجع لجذب الاستثمار الأجنبي بالجزائر على ضوء قانون الاستثمار رقم 18-22 المؤرخ في 24 يوليو 2022

**L'investissement étranger en Algérie, ses obstacles et incitations, et les
moyens les plus efficaces pour attirer les investissements étrangers en
Algérie à la lumière de la loi sur les investissements n°22-18 du 24 juillet
2022**

جيماي نبيلة

أستاذة محاضرة -أ- بكلية الحقوق جامعة
الجزائر 1

n.djimaoui@univ-alger.dz

ذيب محمد*

أستاذ محاضر -أ- بكلية الحقوق والعلوم
السياسية بجامعة عمارثليجي الأغواط.

mohamed.dib@lagh-univ.dz

تاريخ نشر المقال: 2023 /09 /15

تاريخ قبول المقال: 2023 /08 /14

تاريخ إرسال المقال: 2023 /08 /03

الملخص:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر منذ أواخر العقد الثامن من القرن المنصرم، من أهم مصادر تمويل التنمية، وذلك يعود على انخفاض المساعدات الدولية الرسمية، الموجهة للتنمية من جهة، وتفجر أزمة المديونية من جهة أخرى، وبالنظر إلى الدور المهم الذي يضطلع به الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية من رفع معدل النمو الإقتصادي وزيادة الإنتاجية والعمالة، ونقل التكنولوجيا والخبرة الفنية والإدارية، اشتد التنافس بين الدول وخاصة النامية منها، على جذب أكبر حجم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك من خلال جعل عوامل الجذب أكثر تحفيزا من غيرها من الدول، ولذا توصف هذه العوامل بالعوامل المحفزة، ضمن هذا المقال سنحاول معرفتها، كما سنتعرض للمعوقات التي تحول دون تحقيقها، مع دراسة حالة الجزائر.

* المؤلف المرسل



الاستثمار الأجنبي بالجزائر، معوقاته ومحفزاته والطرق الأنجع لجذب الاستثمار الأجنبي بالجزائر على ضوء قانون
الاستثمار رقم 22-18 المؤرخ في 24 يوليو 2022

الكلمات المفتاحية: معوقات الاستثمار الأجنبي، العوامل المحفزة، مناخ الاستثمار، المؤشرات
الإقتصادية، الاستثمار الأجنبي.

Abstract :

Since the late eighteenth decade of the last century, foreign direct investment has been considered one of the most important sources of development financing, due to the decline in official international aid directed towards development on the one hand, and the outbreak of the debt crisis on the other hand, and given the important role played by foreign direct investment in development from Raising the rate of economic growth, increasing productivity and employment, and transferring technology and technical and administrative expertise. Competition has intensified between countries, especially developing ones, to attract the largest volume of foreign direct investment, by making the attractions more stimulating than other countries. Therefore, these factors are described as stimulating factors. Within this article, we will try to know them, and we will also discuss the obstacles that prevent them from being achieved, with a study of the case of Algeria.

مقدمة:

لقد كان لتدفقات رؤوس الأموال الدولية عدة تطورات في أشكالها، في ظل ما يعرف اليوم بالعولمة في عالم يحكمه المتغير والثابت وذلك في إطار العلاقات الإقتصادية الدولية بعدما كانت محدودة الإفتتاح، أصبحت اليوم غير محدودة في إنتقال كل ما يرغب الأفراد والمؤسسات نقله خاصة رؤوس الأموال. والإستثمار الأجنبي المباشر يشكل أحد أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطورا كبيرا، نظرا للدور المهم والحيوي الذي يلعبه في الرفع من القدرات الإنتاجية للإقتصاد، وزيادة معدلات

الاستثمار الأجنبي بالجزائر، معوقاته ومحفزاته والطرق الأنجع لجذب الاستثمار الأجنبي بالجزائر على ضوء قانون

الاستثمار رقم 22-18 المؤرخ في 24 يوليو 2022

التشغيل، بالإضافة إلى إدخال التقنية المتقدمة والإمام بها من جهة، ومن جهة أخرى ظهور الحاجة إليه من طرف الدول النامية ناهيك عن الدول المتقدمة للإستفادة من تلك المزايا التي يتمتع بها . ومن أجل الظفر بهذه المزايا، تحاول العديد من الدول ومن بينها الجزائر جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إليها، وذلك من خلال إتباع سياسات إقتصادية مناسبة، واستخدام العديد من الحوافز والإمتيازات المالية والتمويلية لدفع وتطوير المناخ الإستثماري بها. ورغم عوامل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر المتوفرة في الجزائر، فإن هناك جملة من العوائق التي تحد من جاذبيتها للإستثمار.

ومما تقدم فيما تتمثل التجربة الجزائرية في جذب الاستثمارات الأجنبية وماهي المعوقات الحائلة دون ذلك؟

وللإجابة على هاته الإشكالية نقسم مداخلتنا الى المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للإستثمار الأجنبي المباشر .

المحور الثاني: عرض تجربة الجزائر في مجال جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

المحور الثالث: تقييم تجربة الجزائر في مجال جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للإستثمار الأجنبي المباشر:

لقد كان لتدفق رؤوس الأموال الدولية المظهر البالغ الأهمية في بروز العولمة على وجه أوسع وأشمل، وأهم ما يميز ذلك هو التنافس المشد بين الدول لإستقطاب أكبر قدر ممكن من هذه التدفقات، ويعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر أحد أشكال هذه التدفقات، وسنحاول من خلال مايلي إبراز مفهوم وأهمية ومحددات الإستثمار الأجنبي المباشر .

1- مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر :

تعرفه منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (OCDE) على أنه ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي

حصة لا تقل عن 10% من إجمالي رأس المال أو قوة التصويت. [1]

حسب تعريف منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (OCDE) ، فإن حصة المستثمر يجب أن تكون من

10% فما فوق لكي يعتبر إستثماره إستثمار أجنبي مباشر، وبالتالي إذا كانت حصة المستثمر الأجنبي

أقل من 10% ، فإنه في هذه الحالة يعد إستثمار أجنبي غير مباشر، ومع ذلك فالخط الفاصل بين

الإستثمار المباشر وغير المباشر ليس واضحا وغير متفق عليه.

الاستثمار الأجنبي بالجزائر، معوقاته ومحفزاته والطرق الأنجع لجذب الاستثمار الأجنبي بالجزائر على ضوء قانون

الاستثمار رقم 22-18 المؤرخ في 24 يوليو 2022

2 — أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر:

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر مصدرا مهما من مصادر التمويل في الدول المضيفة من خلال دفع عجلة التنمية الإقتصادية، ويتميز الإستثمار الأجنبي المباشر بالمقارنة بوسائل التمويل الخارجي أمثال المنح والإعانات والقروض بكثير من المزايا، فقد أثبتت الشواهد التطبيقية تميزه بالإستقرار في الأزمات المالية (أزمة المكسيك ودول شرق آسيا)، وتمويل غير مكلف فهو لا يولد أقساط أو فوائد كما في حالة القروض، كذلك يترتب على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إنتقال للقدرات التكنولوجية والخبرات الإدارية والتسويقية والتي تكون الدول النامية في أمس الحاجة إليها لتحقيق تنميتها الإقتصادية.

3 — محددات الإستثمار الأجنبي المباشر:

إن التنافس العالمي لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر للإستفادة من المزايا التي يتمتع بها المذكورة سلفا، لا يتم بطريقة عفوية أو إرتجالية وإنما يخضع إلى مجموعة من المحددات أو العوامل أو ما يسمى بمناخ الإستثمار وهذا ما يجب توضيحه فيما يلي:

الإستقرار السياسي:

إن وجود نظام سياسي مستقر قائم على الحرية وكفالة حقوق الإنسان وبنال رضا مواطني تلك الدولة، يعتبر من أهم العوامل التي تؤثر في جذب المستثمرين ودفعهم للتوطن في بلد ما للإستثمار، لأن المستثمر الأجنبي لا يقبل على الإستثمار في أي دولة ما إلا بعد أن يطمئن على إستقرار النظام السياسي بها، فمن غير المعقول أن يقبل المستثمر الأجنبي على إرساء مشاريع إستثمارية في دولة ما تتميز بالتغير المستمر في الحكومات والإضطرابات الداخلية.

حجم السوق وإحتمالات نموه:

يتأثر الإستثمار الأجنبي المباشر بحجم الطلب على منتجات المشروع الإستثماري والذي يحدده حجم السوق وإحتمالات نموه، فوجود المشروع الإستثماري في منطقة ذات إستهلاك كبير، يوفر العديد من التكاليف التي يتحملها المستثمر وهذا راجع للطلب الكبير على المنتج ومن ثم العمل على إستغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة ومنه تخفيض تكلفة إنتاج الوحدة الواحدة في ظل ثبات التكاليف الثابتة، ومن جهة أخرى فإن الإستثمار الأجنبي المباشر كما ذكرنا سلفا إستثمار طويل الأجل ومنه فإن المستثمر عند توطنه في دولة ما للإستثمار خلال هذه المدة الطويلة فإنه يأمل زيادة الأرباح على مدار العمر الإنتاجي للمشروع الإستثماري والتي يحددها (زيادة الأرباح) إحتمال نمو هذه الأسواق.

الاستثمار الأجنبي بالجزائر، معوقاته ومحفزاته والطرق الأنجع لجذب الاستثمار الأجنبي بالجزائر على ضوء قانون

الاستثمار رقم 22-18 المؤرخ في 24 يوليو 2022

ومن المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلية متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وعدد السكان، فالمقياس الأول يمكن إعتباره مؤشرا للطلب الجاري، أما المقياس الثاني فيعد مؤشرا للحجم المطلق للسوق وبالتالي لإحتمالاته المستقبلية (3).

وهناك علاقة إيجابية تربط بين الناتج المحلي الإجمالي والإستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى البلد، فنمو مستوى الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى زيادة مستوى دخل الفرد مما يجعله يتطلع إلى أنماط إستهلاكية جديدة، وبالتالي يصبح بحاجة إلى إستثمارات أولية لتغطية الطلبات المتزايدة في البلد المضيف (4).

إن أهمية عامل حجم السوق وإحتمالات نموه، تعتبر أكيد من العوامل المفسرة للحجم الهائل للإستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين والهند، باعتبارهما يحتلان المراتب الأولى عالميا من حيث النمو السكاني.

وفي هذا الصدد أوضحت دراسة Rayan et Chandrasekaran (1996) أن الهند جنبا إلى جنب مع الصين تعد واحدة من الأسواق الصناعية الرئيسية في آسيا التي تجتذب مصالح الشركات متعددة الجنسيات نتيجة الإصلاحات الإقتصادية الحديثة وفرص السوق الكبيرة (5).

الإطار التشريعي والتنظيمي للإستثمار :

إن توفر الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يضبط الإستثمار الأجنبي المباشر من العوامل المهمة في اجتذابه، ولكي يكون الإطار التشريعي جاذبا لا بد من توفر:

- وجود قانون موحد للإستثمار خال من الغموض و يتميز بالثبات والشفافية.

- أن يكفل قانون الإستثمار حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية للمستثمر.

- ضمان الحماية للمستثمر من المخاطر كالتأميم والمصادرة، وتكفل له حرية تحويل الأرباح للخارج.

- وجود نظام قضائي يكفل تنفيذ القوانين والتعاقدات، وحل النزاعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية .

مدى توفر المواد الأولية:

إن توفر المواد الأولية وسهولة الحصول عليها تعد من أكثر العوامل المفسرة لحركة الإستثمارات الأجنبية المباشرة لأجل هذا ولمدة طويلة ظل تموقع المؤسسات في إطار دائرة إستغلال المواد الأولية (صناعات إستخراجية، تحويلية، زراعية)، إلا أن أهمية القرب من المواد الأولية لم تعد مؤثرا

الاستثمار الأجنبي بالجزائر، معوقاته ومحفزاته والطرق الأنجع لجذب الاستثمار الأجنبي بالجزائر على ضوء قانون

الاستثمار رقم 22-18 المؤرخ في 24 يوليو 2022

قويا، فبتطور تكنولوجيا تسمح بنقلها دون تكلفة كبيرة كما تسمح باستغلال مصادر أو مناطق إعتبرت غير قابلة للاستغلال أو ليست ذات مردودية.

ويوضح (1982) Caves أن الحافز للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الإستخراج يتسم بالوضوح ولا يحتاج إلى شرح نظري (6)، بمعنى أن الدافع البديهي للاستثمار في قطاع الإستخراج هو توفر المواد الأولية الضرورية لممارسة هذا النوع من الإستثمار، وهذا يقودنا إلى اعتبار أن أهمية هذا العامل (أي توفر المواد الأولية) يختلف حسب نوع النشاط وبالتالي لا يمكن تعميمه على جميع أنشطة الإستثمار الأجنبي المباشر.

وتوصل Lim(1983) في دراسته على عينة من 27 دولة إلى أن توفر الموارد المعدنية (المواد الأولية) تعد محدد إيجابي قوي للاستثمار الأجنبي المباشر (7) الحوافز المقدمة من طرف الدول المضيفة.

هناك العديد من الحوافز المقدمة من حكومات الدول المضيفة للشركات الأجنبية في مجال الإستثمار الأجنبي المباشر يمكن تلخيصها على النحو التالي:
أ- الحوافز المالية:

وهي عبارة عن حوافز في شكل خفض ضرائب بالنسبة للمستثمر الأجنبي وهي تأخذ أشكال مختلفة مثل: الإعفاءات الضريبية والإستثناءات من رسوم الإستيراد على المواد الخام والمواد الوسيطة والسلع الرأسمالية، وإعفاء أو خفض معدلات الرسوم الجمركية على الصادرات، كذلك إعفاء الممنوح لصادرات المشروعات بالمناطق الحرة من الرسوم الجمركية وضرائب التصدير لفترات زمنية قد تتجاوز 10 سنوات ما بعد مرحلة التشغيل.

ب- حوافز تمويلية:

وهي تتضمن قيام حكومات الدول المضيفة بتزويد المستثمر الأجنبي بالأموال بشكل مباشر، وقد يكون التمويل في شكل منح إستثمار أو تسهيلات إئتمانية مدعمة، وفي هذا المجال تشير بعض تجارب الدول النامية في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا والشرق الأوسط إلى قيام حكومات تلك الدول بتقديم حوافز تتضمن مايلي: (8)

١- تقديم تسهيلات للحصول على القروض من البنوك الوطنية، وتخفيض معدلات الفائدة عليها.

٢- تقديم مساعدات مالية لإجراء البحوث والدراسات اللازمة لإقامة المشاريع والتوسعات في المستقبل في مجالات النشاط المختلفة.

الاستثمار الأجنبي بالجزائر، معوقاته ومحفزاته والطرق الأنجع لجذب الاستثمار الأجنبي بالجزائر على ضوء قانون

الاستثمار رقم 22-18 المؤرخ في 24 يوليو 2022

ج- حوافز أخرى:

هناك بعض الحوافز الأخرى التي تمنح لغرض جذب الإستثمار الأجنبي المباشر: [12] تخصيص إعانات للبنية التحتية: كتقديم تخصيصات بأقل الأسعار التجارية للأراضي والعقارات وللمصانع والإتصالات والنقل والكهرباء والماء. تخصيصات للخدمات: وتشمل على: خدمات مالية، إدارة المشاريع ودراسات إقتصادية ومعلومات عن السوق.

أفضلية السوق: كالحماية من أي منافسة خارجية. تعاملات خاصة بالتمويل الخارجي: وتشمل على أسعار صرف خاصة، معدلات ملكية، قروض أجنبية خاصة، أفضليات في معالجات أخطار الصرف.

المحور الثاني: عرض تجربة الجزائر في مجال جذب الإستثمار الأجنبي المباشر:

لم تكن نظرة الجزائر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر تختلف عن بقية الدول النامية التي كانت تنظر إليه نظرة تملأها الريبة والشك، عكستها مختلف تشريعات الاستثمار التي صدرت بعد الاستقلال في الجزائر، بحيث تميّزت بتهميش القطاع الخاص وإعطاء فضاء واسع للقطاع العام وفرض قيود واسعة على نشاط الشركات الأجنبية.

هذا و بعد فشل النهج الاشتراكي في عقر داره، أدى إلى التشكيك في نجاعة هذا النظام وقدرته على مواجهة التّحدّيات المستقبلية، ممّا أدى بالجزائر إلى انتهاج اقتصاد السوق و تنفيذ برامج للإصلاح الاقتصادي و الهيكلي كان لها وقعها على التوازنات الكلية وكذلك تنفيذ برامج الخوصصة و تبني عدّة تشريعات للاستثمار تعطي مساحة أكبر للقطاع الخاص وحوافز أكبر للمستثمرين، وتوفر الجزائر على العديد من عوامل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى علاقات الجزائر الخارجية في إطار الإستثمار الأجنبي المباشر.

هذا و رغم كل الجهود المبذولة إلا أنّ ثمة مجموعة من العوائق تشوّه بيئة الأعمال و تسبب في انحصار الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات إضافة إلى بعض القطاعات الأخرى.

1 — التطور الاقتصادي للجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية

لقد شهد الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تحولات وتغيّرات أملتتها الظروف والتحوّلات التي شهدتها كل من الساحتين المحليّة و الدولية، و سوف نتناول من خلال هذا المبحث الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الاقتصاد الجزائري، خصوصية المؤسسات العمومية، آثار تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي.

الاستثمار الأجنبي بالجزائر، معوقاته ومحفزاته والطرق الأنجع لجذب الاستثمار الأجنبي بالجزائر على ضوء قانون

الاستثمار رقم 22-18 المؤرخ في 24 يوليو 2022

الاقتصاد الجزائري و الإصلاحات الاقتصادية.

نتيجة انخفاض أسعار النفط و ارتفاع أعباء خدمة الديون الخارجية ابتداء من سنة 1986، واجهت الجزائر صعوبات اقتصادية أدت بها إلى اللجوء إلى مساعدات الهيئات المالية الدولية لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية.

اتفاق 30 ماي 1989 : تم توقيع أول اتفاق بين الجزائر و صندوق النقد الدولي بقيمة 200 مليون دولار ثم 360 دولار، لتعويض انخفاض أسعار البترول، وشملت برامج إصلاحه خفض العجز الميزاني، الاستمرار في انزلاق قيمة الدينار، الاتجاه نحو تحرير الأسعار وغيرها.

اتفاق 03 جوان 1991 : تم التوقيع على هذا الاتفاق بين الجزائر و صندوق النقد الدولي بقيمة 400 مليون دولار على أربعة أقساط، كل قسط بـ 100 مليون دولار (جوان 1991 ، سبتمبر 1991 ، ديسمبر 1991، مارس 1992).

وتبعاً لرسالة النيّة المؤرخة في 27 أفريل 1991، يهدف الاتفاق إلى : تحرير التجارة الخارجية تحريراً تاماً.

تقليل تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

تنشيط دور المؤسسات العمومية و الخاصة في تنويع الصادرات لتقليل هشاشة التوازنات المالية.

إصلاح النظام الجبائي و الجمركي وتقليل سعر الصرف.

إبناء شبكة اجتماعية للحد من الآثار السلبية للإصلاح.

اتفاق أفريل 1994 - مارس 1995: لقد تم تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي لمدة سنة كاملة (01 أفريل 1994 - 31 مارس 1995) رغم الظروف الاجتماعية والسياسية والأمنية الصعبة التي كانت تعيشها الجزائر آنذاك. وتدخلت البلدان الدائنة للجزائر وخاصة فرنسا، اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية لتقديم دعمها للجزائر بتزويدها بمصادر تمويل جديدة.

و ارتكز هذا البرنامج على جملة من المحاور تمثلت فيما يلي: (9)

إيقاف تراجع النمو الاقتصادي و احتواء وتيرة التضخم، وتحرير التجارة الخارجية، والتسيير الجيد للطلب المحلي بواسطة سياسات نقدية صارمة ، و تعميق الإصلاحات الهيكلية، مع تخفيف خدمات الديون الخارجية.

برنامج التصحيح الهيكلي أفريل 1995 - مارس 98 :

بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي لمدة سنة كاملة،

الاستثمار الأجنبي بالجزائر، معوقاته ومحفزاته والطرق الأنجع لجذب الاستثمار الأجنبي بالجزائر على ضوء قانون
الاستثمار رقم 22-18 المؤرخ في 24 يوليو 2022

وافق الصندوق على منح قرض للجزائر في إطار برنامج التصحيح الهيكلي الذي تمتد مدته على ثلاث سنوات.

و يهدف برنامج التصحيح الهيكلي إلى: (10)

- تحقيق نمو في الناتج الداخلي خارج المحروقات بنسبة 5 سنويا.
- الاستقرار الدائم مع معدل تضخم معقول تمكن مراقبته، وتخفيض العجز في الميزان التجاري.
- تحسين توازن الميزانية و ذلك خلال فترة الانتقال، وتشجيع الصادرات خارج المحروقات.
- تحقيق فعالية في السياسة النقدية و سياسة سعر الصرف و العمل على جعل الدينار قابلا للتحويل.
- إصلاح النظام الضريبي والبنكي والمالي، والتركيز على تحرير التجارة الخارجية.
ولقد أسفرت هذه الاتفاقيات عن اعتماد السلطات العمومية مجموعة من الإجراءات والتدابير تتعلق بإدارة الاقتصاد وتهيئ لانسحاب الدولة من ممارسة النشاط الاقتصادي نذكر من بينها: (11)
- إصلاح نظام الأسعار في اتجاه التخلص من الأسعار الإدارية لصالح منطوق السوق.
- إصلاح النظام الضريبي بتبسيطه، واعتدال معدلاته، وإزالة التمييز بين مؤسسات القطاع العام و الخاص.

-مراجعة النظام المصرفي بإرجاع بنك الجزائر إلى مهامه التقليدية و الفصل بين البنك المركزي و الخزينة العمومية، واعتماد الأساليب التقليدية في إدارة السياسة النقدية وذلك بإعطاء الاستقلالية لبنك الجزائر.

-مراجعة النصوص المنظمة للاستثمار في الجزائر بتكريس حرية الاستثمار و إزالة التمييز بين الاستثمار العمومي و الخاص، وكذلك بين المحلي والأجنبي ومنح الضمانات والتحفيزات الملائمة.
-إعادة الهيكلة وخصوصة المؤسسات العمومية قصد التقليل من الأعباء المفروضة على الدولة، ورفع كفاءة الأداء والتخفيف من الممارسات الاحتكارية والبيروقراطية.
-تخفيف وتبسيط التعريف الجمركية بجعلها من ثلاث معدلات 5%، 15%، 30%، و هذا تبعا لدرجة تحويل المواد، وهذه المعدلات تجعل من الجزائر الدولة الأقل حماية في منطقة البحر المتوسط، ويقلل من تكاليف المؤسسات بخصوص المدخلات المستوردة.

ورغم النتائج التي حققتها هذه البرامج خاصة فيما يتعلق بتحقيق التوازنات الكلية و ضمان الاستقرار والعودة في النمو الاقتصادي، إلا أن السلطات العمومية رأيت عدم كفاية ذلك امام بقاء معدلات البطالة مرتفعة و الخوف من ردات فعل الاقتصاد أمام الصدمات المحتملة للسوق البترولية، فعملت على إطلاق

الاستثمار الأجنبي بالجزائر، معوقاته ومحفزاته والطرق الأنجع لجذب الاستثمار الأجنبي بالجزائر على ضوء قانون

الاستثمار رقم 22-18 المؤرخ في 24 يوليو 2022

برنامج الإنعاش الاقتصادي في الفترة الممتدة من 2001 إلى 2003، والذي حرص على تحسين الإطار المعيشي للمواطن وتدعيم البنية التحتية اللازمة للاستثمار فضلا عن المحافظة على التوازنات المالية و اعتماد تدابير خاصة بالجنوب و الهضاب العليا. وبالنظر إلى النتائج المحققة في إطار هذا البرنامج، تم إطلاق برنامج تكميلي لدعم النمو للفترة 2005 - 2009 بمبلغ 80 مليار دولار أمريكي و هذا قصد : (12).
-تحسين ظروف معيشة الأفراد، وتطوير المنشآت و الهياكل القاعدية.
-دعم النمو الاقتصادي، وتحديث و تطوير الخدمة العمومية، وترقية تكنولوجيا الإعلام و الإتصال.

2 — تطور الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر:

لقد كان لقانون الاستثمارات في الجزائر عدة تطورات و تغيرات تماشيا مع الأوضاع الاقتصادية والظروف السياسية التي كانت تشهدها كل مرحلة خاصة في سنوات التسعينيات حيث قامت الدولة في هذه الفترة بتعديلات و إصلاحات اقتصادية ومالية هامة من بينها إصدار قوانين لتشجيع المستثمرين وفتح الأبواب الموصدة أمامهم و إنشاء هيئات مكلفة بترقية و دعم الاستثمار. وعلى هذا الأساس، سوف نستعرض تطورات قوانين تشجيع الاستثمار بالجزائر قبل فترة التسعينيات و بعدها و كذلك الهيئات المكلفة بتدعيمه وترقيته.

مرحلة قبل التسعينيات.

إن التوجه الاشتراكي للجزائر غداة الاستقلال أدى إلى وجوب تدخل الدولة في جميع فروع الاقتصاد، وهذا ما انعكس جليا على مختلف التشريعات المتعلقة بالاستثمار والتي تميزت بنوع من الحذر والتحفظ اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر.

و شملت هذه الفترة إصدار عدة قوانين لتشجيع الاستثمار:

-1.1.2 قانوني الاستثمار لسنة 1963 و لسنة 1966

أ- قانون الاستثمار لسنة 1963:

ركز هذا القانون على الاستثمارات الأجنبية في قطاعات ثانوية غير القطاعات الإستراتيجية التي كانت محتكرة من طرف الدولة، بالإضافة إلى إمكانية استرجاع وتملك حصص المستثمر الأجنبي. و قد نص هذا القانون على حرية الاستثمار والمساواة أمام القانون خاصة في المجال الجبائي.

كما أنّ هذا القانون بصفة عامة، لم يعرف تطبيقا فعالا في الواقع، بسبب أنّ المستثمرين شككوا في

الاستثمار الأجنبي بالجزائر، معوقاته ومحفزاته والطرق الأنجع لجذب الاستثمار الأجنبي بالجزائر على ضوء قانون

الاستثمار رقم 22-18 المؤرخ في 24 يوليو 2022

مصادقته، باعتبار أنّ الجزائر كانت تقوم بتأمينات (1963-1964) (حيث بيّنت الإدارة الجزائرية نيّتها في عدم تطبيقها مادامت لم تبادر بدراسة الملفات التي أودعت لديها). [29]

ب- قانون الاستثمار لسنة 1966:

بعد فشل قانون 1963 تبنت الجزائر قانونا جديدا لتحديد دور رؤوس الأموال في إطار التنمية الاقتصادية، و مكانته و أشكاله، و الضمانات الخاصة به، حيث جاء مختلفا عن سابقه من خلال المبادئ التي وضعت فيه.

و ارتكز هذا القانون على مبادئ أساسيين: [30]

-يشير المبدأ الأول: إلى تأكيد الدولة لفكرة احتكار المجالات الحيوية (المادة 02) وللمستثمرين حق الاستثمار في قطاعات أخرى بعد الحصول على اعتماد مسبق من قبل السلطات الإدارية (المادة 04)، يمكن للدولة أن تكون لها مبادرة الاستثمار إمّا عن طريق الشركات المختلطة ، وإمّا عن طريق إجراء مناقصات لإحداث مؤسسات معيّنة (المادة 5)

-أما المبدأ الثاني، فتمثل في منح الضمانات والامتيازات، حيث تتمثل الضمانات في المساواة أمام القانون لا سيما المساواة أمام القانون الجبائي (المادة 10)، حق تحويل الموال والأرباح الصافية (المادة 11)، و تتمثل الامتيازات هي الأخرى في أنها جبائية تتعلق بالإعفاء التام أو الجزئي أو التناقصي من رسم الانتقال بعوض، والرسم العقاري (لمدة عشر سنوات) والرسم على الأرباح الصناعية والتجارية وغيرها (المادة 14).

إستثمار الجزائر في البنية البشرية:

يعتبر نظام التعليم الرسمي من أهم مخرجات العمالة الماهرة في الجزائر و ذلك كما في معظم الدول الأخرى و تشير الدلالات التالية إلى وضع نظام التعليم في الجزائر:

-بلغت نسبة الإنفاق على التعليم 16.4% من الإنفاق العام، و 5.1% من الناتج الوطني الإجمالي كمتوسط للفترة (1996 - 2003) (13)

-بلغ معدل التّعلم لدى الكبار (من عمر 15 سنة و ما فوق) في سنة 2004، 69.9% ، بينما يصل معدل الالتحاق بالمدرسة في المرحلة الابتدائية والثانوية والجامعية 73%(14).

-تضم شبكة وزارة التعليم العالي 58 مؤسسة تعليم عال مع ملحقتين جامعتين وهي تغطي 41 ولاية من بين 48 ولاية المكونة للجزائر، تتوزّع هذه المؤسسات على النحو التالي (15)
27 جامعة بما فيها جامعة التكوين المتواصل و 16 مركز جامعي.

الاستثمار الأجنبي بالجزائر، معوقاته ومحفزاته والطرق الأنجع لجذب الاستثمار الأجنبي بالجزائر على ضوء قانون

الاستثمار رقم 22-18 المؤرخ في 24 يوليو 2022

معهدين وطنيين للتعليم العالي و 09 مدارس و معاهد وطنية متخصصة.
04 مدارس عليا للأساتذة بما فيها واحدة للتعليم التقني و ملحقتين جامعتين اثنتين
بالإضافة إلى هذه المؤسسات هناك مؤسسات متخصصة في البحث و تتوزع على النحو التالي:
03 وكالات وطنية للبحث العلمي و 09 مراكز للبحث و 04 وحدات لبحث.
و شهدت السنة الجامعية 2004-2005 تطبيق نظام التعليم العالمي "LMD"، والنسيج
التكويني من هذه الجامعات والمعاهد سمح بتخرج الآلاف من الإطارات سنويا في مختلف
التخصصات، وتتميز هذه الإطارات بتكاليف منخفضة مقارنة بدول الجوار ودول البحر المتوسط، حيث
يتراوح متوسط الأجر الشهري لأعوان التنفيذ ما بين 19400 و 29200 دج و يتراوح متوسط الأجر
الشهري للإطارات بين 34900 و 78900 دج.
الموارد الطبيعية :

تتميز الجزائر بوجود مصادر الطاقة، تجعلها من محثي الصدارة في إنتاج الغاز الطبيعي مثلا، و كذا
غنى الصحراء الجزائرية بالبتروول وكذلك مجموعة لا يستهان بها من المعادن ويمكن توضيحها كما
يلي:-

البتروول: يعتبر البتروول مادة أولية رئيسية للعديد من الصناعات، وقد اكتشف في الجزائر سنة 1956
في جنوب شرق البلاد في كل من حاسي مسعود وعين أمناس، وتعتبر هذه المادة بمثابة الشريان
الأساسي للصناعة الجزائرية والعملة الصعبة إذ يشكل مع الغاز الطبيعي نسبة 98.3% من الصادرات
في سنة 2005 وتعتبر الجزائر ثاني عشر منتج للبتروول عالميا.

الغاز الطبيعي: تملك الجزائر احتياطا ضخما من الغاز الطبيعي يقدر بأكثر من 3000 مليار متر
مكعب أي ما يعادل 10% من الاحتياطي العالمي (16)، ويعتبر حقل حاسي الرمل أحد أهم حقول الغاز
الطبيعي في العالم.

المعادن: للجزائر حظ وافر في الثروات المعدنية، حيث يزخر باطنها بمواد هامة و متنوعة تساهم في
تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني، بما تقدمه من مواد أولية وأهم هذه الثروات المعدنية: الحديد و يتركز في
الونزة على الحدود التونسية، والفوسفات في شرق الجزائر في جبل العنق و الكويف، و الزنك
والرصاص في عين بربر قرب عنابة، و الزئبق في عزابة و الرخام في سكيكدة.

الجزائر والعلاقات الخارجية في إطار ترقية الإستثمار الأجنبي المباشر:

أصبحت الحدود السياسية للدول موضوعة على الخرائط فقط، لأن الواقع أصبح يفرض وجود سوق

الاستثمار الأجنبي بالجزائر، معوقاته ومحفزاته والطرق الأنجع لجذب الاستثمار الأجنبي بالجزائر على ضوء قانون

الاستثمار رقم 22-18 المؤرخ في 24 يوليو 2022

عالمية تستلزم الإدماج، وهذا ما تريده الجزائر من خلال الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع الإتحاد الأوربي والعضوية في إتحاد المغرب العربي، إبرام الإتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف، من شأنها إعطاء حماية أكبر للمستثمرين الأجانب.

الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة:

عبّرت الجزائر في سنة 1987 لأول مرّة عن نيّتها في الانضمام إلى ما كان يسمى آنذاك "الغات"، وأصبح في جانفي 1995 المنظمة العالمية للتجارة، لكن بسبب ما تميّزت به الفترة (1987-1988) من صعوبات اقتصادية إنعكست اجتماعيا في أحداث أكتوبر ممّا أدى إلى صدور دستور 1989 الذي فتح المجال للتعددية وبالتالي لم ينجح ذلك المسعى.

وفي سنة 1995 طلبت الجزائر من المنظمة الجديدة أن تأخذ طلبها- الذي يرجع إلى 1987 - بعين الاعتبار، وأن يحول الفوج المتكفل بالانضمام إلى "الغات" إلى المنظمة العالمية للتجارة.

وانطلقت الجزائر منذ سنة 1996 في مفاوضات ماراطونية للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، إذ ما بين سنوات 1996 إلى غاية نوفمبر 2002 كان هناك 1200 سؤال درس و عولج و قدّمت الجزائر الرّد حول هذه الأسئلة. و في مرحلة أخرى بدأت في 28 نوفمبر 2003 بجنيف بوفد جزائري من 28 عضو يمثلون الإدارة والقطاعات الاقتصادية ذات الأهمية في المنظمة العالمية للتجارة إضافة إلى الشركاء الاجتماعيين برئاسة وزير التجارة السيد نور الدين بوكروح وقد تضمن جدول الأعمال:

أ) تأهيل الإطار التشريعي المنظم للتجارة الخارجية.

ب) محادثات متعددة الأطراف مرتبطة بالفلاحة.

ج) التطرق إلى المستجدات المتعلقة بمنع استيراد الخمر من قبل البرلمان الجزائري.

من خلال العرض لمراحل التفاوض لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، يتّضح أنّ الجزائر خاضت مفاوضات شاقة و طويلة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، و لحدّ الآن لم تثمر هذه الجهود، في الوقت الذي كان من السهولة الانضمام إلى الغات.

وبانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، يمكنها خلق محيط أكثر ملائمة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وخلق تحفيزات جديدة للاستثمار خاصة فيما يتعلق بحماية الملكية الفكرية للمؤسسة لا سيما براءات الاختراع وعلامات الإنتاج، كذلك فإنّ احترام المعايير الدولية فيما يخص الملكية الفكرية، سيجعل من سيرورة نقل التكنولوجيا أكثر فعالية، حيث أنّ ضمان مثل هذه الحقوق يعطي المستثمرين

الاستثمار الأجنبي بالجزائر، معوقاته ومحفزاته والطرق الأنجع لجذب الاستثمار الأجنبي بالجزائر على ضوء قانون

الاستثمار رقم 22-18 المؤرخ في 24 يوليو 2022

تحفيزات أكثر لنقل التكنولوجيا هذا من جهة.

من جهة أخرى فالدولة المنضمة إلى المنظمة العالمية للتجارة، تأخذ علامة أعلى و نفاطا أكثر من قبل المؤسسات العالمية المختصة في تقييم البيئات الاستثمارية، باعتبار الدول المنضمة قامت بتحديث التشريعات، وتعطي إشارات مطمئنة لرجل الأعمال.

شراكة الجزائر مع الاتحاد الأوروبي:

نظرا لأهمية العلاقات بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي، فتعتبر التجارة الدولية مع الاتحاد الأوروبي من أهم المبادلات بالنسبة للجزائر حيث 65% من الصادرات باتجاه الاتحاد الأوروبي و 60 % من وارداتها من الاتحاد الأوروبي حسب إحصائيات 2005، فقد دخل مشروع الشراكة ضمن أولويات السلطات الجزائرية، إذ بعد مفاوضات عسيرة، ضمن سبعة عشر جولة، تم عقد الاتفاق خلال سنة 2002 بعد المصادقة عليه في 19 ديسمبر 2001.

هذه الاتفاقية سيكون لها تأثير على الاقتصاد الجزائري بعد دخولها حيّز التنفيذ ابتداء من أول سبتمبر 2005. لأنّ الالتزامات الواردة فيها ستسمح بفتح المجال الاقتصادي للمنافسة في إطار قواعد اقتصاد السوق بعد إزالة كافة العراقيل تدريجيا و وضع حد لاحتكار الدولة لبعض القطاعات الاقتصادية.

أما في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، فإنّ الاتفاقية تنص على ضرورة خلق جو مناسب لقدم الاستثمارات الأجنبية، ومن أجل تحقيق ذلك يجب تسهيل إجراءات الاستثمار وتوفير المعلومات الضرورية ووضع إطار قانوني لتشجيع الاستثمارات وتقديم المساعدات التقنية الضرورية لترقية و ضمان الاستثمارات الوطنية و الأجنبية (17)

ونظرا لما يفرضه اتفاق الشراكة هذا من رهانات على الاقتصاد الجزائري، خاصة ما يتعلق بالنتائج المتوقعة جراء إنشاء منطقة التبادل الحر في غضون سنة 2010، فإنّ الجزائر مطالبة بتأمين هذا الاتفاق من خلال الاستفادة من تجارب الدول السابقة.

الاتفاقيات المتعددة الأطراف :

انضمت الجزائر إلى معظم المعاهدات المتعددة الأطراف و التي تخص عدّة مجالات (18) في مجال التحكيم: إنّ التحكيم هو النظام المعتمد في الدولة، بالنسبة لهذا المجال يعتبر من أهم الاعتبارات التي يبدأ المستثمر الأجنبي أخذها في الحسبان عندما يقرر الاستثمار في أي بلد، من هذا المنطلق قامت الجزائر بالتوقيع على:

الاستثمار الأجنبي بالجزائر، معوقاته ومحفزاته والطرق الأنجع لجذب الاستثمار الأجنبي بالجزائر على ضوء قانون

الاستثمار رقم 22-18 المؤرخ في 24 يوليو 2022

-معاهدة الاعتراف وتنفيذ القرارات التحكيمية الأجنبية، والتي تعرف بمعاهدة نيويورك المؤرخة في 10 جوان 1958.

-معاهدة تنظيم الخلافات المتعلقة بالاستثمارات، وذلك بإنشاء المركز الدولي لتسوية النزاعات حول الاستثمار بين الدولة المضيفة ومواطني الدولة الأصل، والتي أبرمت في واشنطن سنة 1965 (CIRDI)، وقد انضمت الجزائر إلى هذا المركز في 22 مارس 1996، حيث يتم الاعتراف للمستثمر الأجنبي في ظل شروط معينة، بقدرته على الطعن أمام الهيئة التحكيمية، وذلك بصفة مستقلة عن إرادة دولته المستقلة.

في مجال حماية الاستثمار: نذكر على سبيل المثال:

-الاتفاقية المتضمنة تأسيس الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار (AMGI)، و المنشأة من طرف البنك العالمي (سيول 11 أكتوبر 1985).

-الاتفاقية المغربية لتشجيع الاستثمارات في 23 جويلية 1990.

في مجال النقل: نذكر معاهدة شيكاغو المبرمة في 07 ديسمبر 1944 معدلة و متممة، المتعلقة بالطيران المدني.

في المجال الجمركي: نذكر اتفاقية بلجيكا المؤرخة في 13 أبريل 1988 المتعلقة بإنشاء نظام عام حول الخيارات التجارية بين البلدان النامية. (SGPC)

-2.4.4. الاتفاقيات الثنائية:

قامت الجزائر بالتوقيع على 38 اتفاقية ثنائية لحماية وترقية الاستثمارات وهذا خلال الفترة (1991-2004) و 21 اتفاقية ثنائية تهدف إلى تجنب الازدواج الضريبي.

عوائق الاستثمار في الجزائر:

رغم ما يبذل من جهود لتهيئة المناخ الاستثماري في الجزائر، إلا أنّ هناك مجموعة من المعوقات التي ما زال يعاني منها الاقتصاد الجزائري، و التي يمكن أن تحدّ من تدفق تلك الاستثمارات إلى الجزائر إذا لم تأخذ تدابير جدية للقضاء عليها.

هذا و لقد خلص التحقيق الذي أجري في سنة 2005، والذي شمل 600 مقابلة (مؤسسة (إلى تحديد سلسلة من العوائق و المصاعب التي تعترض المستثمرين و نلخصها في: (19)

•مشكلة الوصول للقروض البنكية.

•ومشكل العقار الصناعي.

الاستثمار الأجنبي بالجزائر، معوقاته ومحفزاته والطرق الأنجع لجذب الاستثمار الأجنبي بالجزائر على ضوء قانون

الاستثمار رقم 22-18 المؤرخ في 24 يوليو 2022

•مشكلة القطاع الموازي.

• ومشكلات ذات طابع إداري و تنظيمي.

مشكلة الوصول إلى القروض البنكية:

فبالنسبة للقروض البنكية تشكل المشكلة الأكبر بالنسبة للمستثمرين في الجزائر، فتمويل الاستثمارات يعاني من بطء شديد، وهذا ما أكده 72% من المستجوبين الذين قاموا بتغطية ذاتية لميزانية الاستغلال في مقابل 70% ممن قاموا بتمويل استثماراتهم ذاتيا.

إن النظام البنكي الجزائري لا يزال دون المستوى المطلوب نتيجة لمجموعة من الأسباب كنقص الخبرة المهنية لدى المشرفين على البنوك الجزائرية، وكذا الاعتماد على الطرق التقليدية في تسيير البنوك، بالإضافة إلى سيادة القطاع العمومي الذي لا يزال مهيمنا على القطاع البنكي، و الذي زاد الطين بلة الفضائح الأخيرة للبنوك وهي بنك الخليفة و البنك التجاري و الصناعي، أدى إلى التشكيك في نجاعة النظام البنكي الجزائري وخلق نوع من التخوف لدى المستثمر الأجنبي في تعامله مع البنوك .

مشكل العقار الصناعي:

يمثل العقار الصناعي هاجسا كبيرا أمام المستثمرين، الوطنيين والأجانب، ولطالما تعثرت مشروعات، ونفر مستثمرون لهذا السبب، ومشكل العقار الصناعي ليس بالجديد في الجزائر، حيث كشفت التجربة التي مر بها الإستثمار في إطار المرسوم التشريعي رقم 12/93 على أن العقار أصبح مع الوقت العائق الرئيسي أمام الإستثمار.

وبينت الدراسة السابقة أن 40% من المستثمرين يستهلكون عادة في المتوسط خمسة (05) سنوات للحصول على عقار صناعي.

وتتمثل المشاكل التي يواجهها المستثمرون للحصول على العقار الصناعي أساسا في:

- طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي تفوق السنة.
- ثقل الإجراءات وتقديم نفس الملفات أمام هيئات ترقية الإستثمار، هيئات تخصيص العقار ومرة أخرى أمام مسيري العقار.
- تخصيص أراضي بتكاليف باهظة تشمل تكاليف تهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأي تهيئة أو في مناطق نشاط وهمية لعدم إنشائها بعد نظرا لوجود نزاع حول الملكية.
- عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة ونوع النشاط.

الاستثمار الأجنبي بالجزائر، معوقاته ومحفزاته والطرق الأنجع لجذب الاستثمار الأجنبي بالجزائر على ضوء قانون

الاستثمار رقم 22-18 المؤرخ في 24 يوليو 2022

مما سبق يبقى الوصول للعقار من أكبر الصعوبات ويشكل أهم المعوقات أمام قرار الإستثمار، بحيث يتطلب الحصول على قطعة الأرض مسارا طويلا وموافقة عدة سلطات وهيئات، وهذا يقودنا لإعتبار أن مشكلة العقار في الجزائر هي مشكلة ذات طابع إداري وتنظيمي، فهي ليست ناجمة عن عدم وجود العقارات ولكن في عدم الإستغلال الكامل للعقارات بحيث 50 % غير مستغلة، ومنه فإن التخفيف من عدد الإجراءات الإدارية للحصول على الأراضي اللازمة للمستثمرين الأجانب والمحليين على حد سواء تساهم في حل مشكلة العقار الصناعي في الجزائر.

مشكلة القطاع الموازي:

في الجزائر عدت وزارة التجارة 566 سوق موازية بمساحة إجمالية قدرها 2.7 مليون متر مربع، ينشط فيها أكثر من 100 ألف متدخل، أي 10 % من مجموع التجار المسجلين في السجل التجاري (20)

وأكدت الإحصائيات الرسمية أن القطاع الموازي في الجزائر يسيطر لوحده على 40 % من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية، وهي نسبة مرتفعة جدا تؤكد عدم تحكم السلطات الإقتصادية في هذه الظاهرة نتيجة التساهل في معالجة هذا الملف .

وبالتالي فإن الخسائر التي يسببها القطاع الموازي من خلال المنافسة غير الشرعية معتبرة جدا، وأن المنتجين الذين يعملون في إطار القانون يعانون فعلا وضعا مزرريا غير مشجع على الإطلاق.

مشكلات ذات طابع إداري و تنظيمي:

على رغم من سلسلة التوجيهات والتوصيات بشأن تبسيط الإجراءات الإدارية وتسريع الخدمات العمومية، إلا أن ثمة جملة من العوائق الإدارية والتنظيمية، رسخت إنطباعا سيئا لدى المستثمرين يمكن إجمالها فيما يلي:

- غياب هيئة مكلفة بإدارة وتنظيم الإستثمارات الأجنبية فقط.

- رجل الأعمال ينتظر أزيد من أسبوعين للحصول على تأشيرة في الجزائر.

- المدة اللازمة لجمركة سلعة معينة والتي قدرت ب 16 يوم (وقد تصل 35 يوم في بعض الحالات)، هذه المدة لا تتجاوز ثلاثة أيام في المغرب وخمسة أيام في الصين وفي أقصى الحالات لا تتعدى 12 يوما.

- ينتظر حوالي شهر لتصل بضاعة من الخليج للجزائر، في الوقت الذي لا يتطلب وصولها على أي ميناء أوربي حوالي الأسبوع، بالإضافة إلى أن أسعار الشحن من أي دولة عربية إلى الجزائر تفوق

الاستثمار الأجنبي بالجزائر، معوقاته ومحفزاته والطرق الأنجع لجذب الاستثمار الأجنبي بالجزائر على ضوء قانون
الاستثمار رقم 22-18 المؤرخ في 24 يوليو 2022

بحوالي ثلاث مرات أسعار الشحن نحو أي بلد في العالم (21).

-إستنادا لدراسة لبعض المؤسسات الدولية لعام 2002، اتضح أن عملية الفصل في نزاع لدى المحاكم الجزائرية، يتطلب نحو 20 إجراء وحوالي 387 يوم، إلى جانب طول وتعقد الإجراءات القضائية .

مشكلة الفساد:

يعتبر الفساد من المصطلحات العامة المتداولة وله تعارف متعددة لعل أهمها :

1- استخدام الوظيفة العمومية لتحقيق مكاسب شخصية (تقرير التنمية في العالم لسنة 1996).

2- الفساد هو إستغلال السلطة لتحقيق مكاسب شخصية (تعريف منظمة الشفافية الدولية 2004).

إن تأثير الفساد على الإستثمار سلبي وهذا طبقا إلى ما جاء في تقرير التنمية العالمي عن دراسة ميدانية شملت دولتي سنغافورة والمكسيك، يؤثر الفساد في هذين البلدين على الإستثمارات الأجنبية بما يعادل تأثير رفع المعدل الحدي للضريبة ب 50% على دخل الشركات [69]. وعلى العكس من ذلك فإن تخفيض الفساد بنسبة 30 % يسمح بالرفع من معدل الإستثمار ب 4% [70].
ويظهر تأثير الفساد على الإستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء باعتباره تكاليف إضافية يدفعها المستثمر وبالتالي إمتصاص جزء من أرباحه.

إن العوائق الإدارية والتنظيمية السابقة الذكر في الجزائر سوف تجعل المستثمرين يقدمون رشواي إلى الموظفين في هذه الإدارات لتسهيل الإجراءات وتحسين الخدمات العمومية.

وحسب المسح الذي قام به البنك الدولي وشمل 557 مؤسسة في الجزائر سنة 2003 ، فإن الرشواي المقدر المدفوعة 75 % ومتوسط نسبة الرشوة من المبيعات تقدر ب. [71] 8.6%

المحور الثالث: تقييم تجربة الجزائر في مجال جذب الإستثمار الأجنبي المباشر:

بعد التعرف على مختلف مقومات ومعوقات تجربة جذب الإستثمار في الجزائر سوف نقوم بمحاولة تقييم لتقييم لتجربة جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال التطرق إلى فرص ومجالات الإستثمار، جهود الترويج، حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

فرص ومجالات الإستثمار في الجزائر:

توجد العديد من فرص الإستثمار في الجزائر، وذلك بفضل توفر الموارد الطبيعية والبشرية بالإضافة للموقع الإستراتيجي المتميز، حيث تشترك الجزائر مع 8 دول في الحدود وهي جسر إتصال ومحور

الاستثمار الأجنبي بالجزائر، معوقاته ومحفزاته والطرق الأنجع لجذب الاستثمار الأجنبي بالجزائر على ضوء قانون

الاستثمار رقم 22-18 المؤرخ في 24 يوليو 2022

إلتقاء بين أوروبا وإفريقيا، وبين المغرب العربي والشرق الأوسط، وممراحويها للعديد من طرق الإتصال العالمية، برا وبحرا وجوا. ويمكن توضح هذه الفرص والمجالات في:

القطاع الفلاحي:

يعد القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الإقتصادية في الجزائر إذ يساهم بحوالي % 9.5 من الناتج المحلي الخام، وهي بالإضافة إلى دورها التقليدي المتمثل في ضمان الأمن الغذائي وتغطية حاجات السكان فإنها تساهم في تنمية باقي القطاعات الإقتصادية وفي الحفاظ على استقرار سكان الأرياف وتوفير مناصب الشغل.

إن القطاع الفلاحي في الجزائر مهمش من قبل المستثمرين الأجانب رغم توافر العديد من فرص ومجالات الإستثمار نذكر منها

-الأنشطة الفلاحية وتربية المواشي في الأراضي المستصلحة والزراعات الصناعية(كالقطن،الحبوب الزيتية،الطماطم الصناعية،التبغ...

-إنتاج الأسمدة والأطر المطاطية،إنتاج المنتجات البتروكيمياوية القاعدية،والألياف التركيبية(الأسمدة الفوسفاتية،الأزوتية والعضوية).

-استصلاح الأراضي (تصريف المياه وتطهيرها، وإعداد شبكات المباني،التشجير والمماسك التالية).

-المنشآت الأساسية وبنائات التجهيز الريفي المتعلقة بالإنتاج الفلاحي) تحسين المجال العقاري وحظائر الحيوانات وشبكة تجزئة الأراضي.

-نشاط تربية الأسماك.

قطاع السياحة:

إن القطاع السياحي في الجزائر تميز بركود واضح في مجال الإستثمار ابتداء من الثمانينات وهذا راجع إلى التباطؤ الحاصل في تطور القطاع سواء تعلق الأمر بإنجاز الهياكل أو من حيث إنشاء المؤسسات المؤهلة لنمو الصناعة السياحية[73].ومن المنطقي أن وضع (اللأمن) الذي عاشته الجزائر خلال التسعينات قد ساهم بشكل رئيسي في عرقلة تطور القطاع السياحي،وبفضل سياسة الوئام والمصالحة الوطنية تحسنت الأوضاع الأمنية التي طمأنت المستثمرين والسياح

ونظرا للمقومات السياحية الهائلة التي تتمتع بها الجزائر،تسمح بتوفير عدة فرص للإستثمار في القطاع السياحي.

الاستثمار الأجنبي بالجزائر، معوقاته ومحفزاته والطرق الأنجع لجذب الاستثمار الأجنبي بالجزائر على ضوء قانون
الاستثمار رقم 22-18 المؤرخ في 24 يوليو 2022

الإمكانيات السياحية المتوفرة في الجزائر :

تملك الجزائر مقومات طبيعية وإمكانيات سياحية كبيرة تضاهي معظم البلدان المجاورة، فالجزائر بلد مترامي الأطراف بمساحة شاسعة تقدر بحوالي 2381741 كلم²، وفي الوقت نفسه تتمتع بموقع جغرافي استراتيجي فهي تقع بين أوروبا وإفريقيا مما ساهم في تنوع المناخ في وقت واحد في السنة، ولديها ساحل كبير يطل على البحر المتوسط بطول 1200 كلم²، وتحتوي صحراء واسعة تمثل حوالي 80 % من المساحة الكلية للجزائر تتضمن جبال الطاسيلي، وتملك الجزائر ثروة تاريخية لأهم الآثار الرومانية.

فرص الإستثمار في القطاع السياحي:

- إقامة الفنادق والمراكز التجارية الكبيرة، فتوجد العديد من المناطق التي تزال عذراء من حيث المرافق السابقة.
- إقامة القرى السياحية.
- الخدمات المكتملة من نقل سياحي ومطاعم وملاعب رياضية وأماكن لهو وترفيه.

آفاق تطوير القطاع السياحي في الجزائر:

إن من عوامل جذب المستثمرين الأجانب للقطاع السياحي في الجزائر هو الإطمئنان على مستقبل القطاع وهذا لضمان أكبر قدر ممكن من الأرباح للمستثمرين، وفي هذا الصدد أطلقت السلطات الجزائرية في سنة 2003 إستراتيجية لتنمية مستدامة لقطاع السياحة في آفاق 2015 (تم الإنطلاق في 2005) والتي من بين أهدافها

- إعادة ترميم القدرات الطبيعية والثقافية.
- تحسين الخدمات والصورة السياحية للجزائر.
- وإعادة تأهيل المؤسسات الفندقية والسياحية.
وفي هذا الإطار عملت الجزائر على:
- تحديد 174 منطقة للتوسع السياحي لمساحة تتجاوز 74000 هكتار تتوزع على كامل التراب الوطني .

- تأسيس الوكالة الوطنية لتنمية السياحة من أجل فحص وترقية الإستثمارات السياحية.
- أطلقت السلطات برنامجا للخصوصية في شكل عروض لبيع الفنادق التابعة لشركة تسيير مساهمات

الاستثمار الأجنبي بالجزائر، معوقاته ومحفزاته والطرق الأنجع لجذب الاستثمار الأجنبي بالجزائر على ضوء قانون
الاستثمار رقم 22-18 المؤرخ في 24 يوليو 2022

الدولة السياحة والفندقة.

القطاع البنكي:

إن درجة مصرفة الإقتصاد ضعيفة إذ تقدر بشباك ل26000 ساكن، في حين المعايير الدولية تتحدد بشباك لما بين 3000 و5000 ساكن، فضلا عن سوء توزيع شبكة البنوك فالتغطية البنكية ضعيفة في الكثير من المدن الهامة ومنه فإنشاء بنوك تجارية أجنبية تعمل على تقديم خدمات مصرفية متطورة من شأنه سد الفراغ في البنوك التجارية، وتساهم بدرجة كبيرة في تحسين مناخ الإستثمار باعتبار مشكلة التمويل البنكي من أهم عوائق الإستثمار في الجزائر. كذلك فإن الإستثمار في القطاع البنكي يوفر فرص عوائد كبيرة تغري المستثمرين الأجانب على القدوم للإستثمار في الجزائر. وتمثل فرص ومجالات الإستثمار في القطاع البنكي:

- إمكانية إنشاء بنوك خاصة بعدما كان ذلك حكرا على الدولة.

- فتح فروع لبنوك أجنبية داخل الجزائر.

- شراء أسهم البنوك العمومية الجزائرية التي تنوي الحكومة التخلي عنها.

قطاع التأمينات:

بإمكان سوق التأمين إستيعاب عدة متعاملين آخرين محليين أو أجانب كونه سوقا مفتوحا نتيجة إقرار إلزامية التأمين على المواطن والكوارث الطبيعية خاصة مع آفاق إنجاز حظيرة السكن من خلال برنامج المليون مسكن.

- نمو النشاط الإقتصادي وتطوير القطاعات خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تطور حظيرة السيارات.

- تطور قطاع المحروقات بدخول شركات أجنبية للقطاع.

- آفاق تطور التجارة الخارجية في قطاع المحروقات، ونمو التمويلات المربحة لهذا القطاع.

- تطور قطاع الفلاحة من خلال برنامج الدعم الفلاحي وبالتالي تنوع وتعدد المخاطر المرتبطة بهذا

القطاع.

عظفا على ماسبق يمكن ملاحظة مايلي:

- تتوفر الجزائر على فرص ومجالات عديدة للإستثمار من شأنها زيادة تدفقات الإستثمار الأجنبي

المباشر.

- حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدين لاتعكس وجود هذه الفرص.

الاستثمار الأجنبي بالجزائر، معوقاته ومحفزاته والطرق الأنجع لجذب الاستثمار الأجنبي بالجزائر على ضوء قانون

الاستثمار رقم 22-18 المؤرخ في 24 يوليو 2022

-توجد الكثير من القطاعات الإستثمارية في الجزائر التي لا تزال بكرا خاصة في القطاع السياحي والقطاع البنكي وقطاع التأمينات .

وبعد عرض فرص ومجالات الإستثمار المتنوعة في الجزائر ،نريد معرفة إذا كانت جهود الترويج في الجزائر في مستوى فرص الإستثمار المتاحة بها

الخاتمة:

مر الإقتصاد الجزائري منذ الإستقلال بمجموعة من التحولات،وتعرض للكثير من الأزمات،مما أدى بالسلطات إلى المضي في سلسلة من الإصلاحات الإقتصادية،أبرزها إصلاحات أوائل التسعينات من القرن الماضي المدعمة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي،كونها القناة التي عبر من خلالها الإقتصاد الوطني من النظام المخطط إلى نظام السوق،وفضلا عن الإصلاحات السابقة،عملت السلطات العمومية على إطلاق برنامج الإنعاش الإقتصادي للفترة الممتدة من 2001-2003،وكذلك إطلاق برنامج تكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009،وكان لتنفيذ الجزائر إصلاحاتها الإقتصادية النتائج المرغوب فيها مثل إستعادة قوة ميزان المدفوعات والتحكم في التضخم والبطالة وتراجع حجم المديونية الخارجية والتحسين الكبير في إحتياطي الصرف.

وإذا كان تحقيق التوازنات الإقتصادية الكلية شرطا أساسيا لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر،غير أنها لا تكفي وحدها لخلق مناخ يساعد على إيجاد فرص حقيقية للإستثمار،بل يتطلب أيضا وجود نظام إستثمار فعال،ولقد تأكد لنا الرغبة الشديدة للجزائر لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال التطورات الحاصلة في التشريعات الإستثمارية بغية تحسين مناخ الإستثمار عن طريق حزمة من الحوافز والضمانات لتشجيع المستثمرين على القدوم للجزائر .

ولكي تتم العملية الإستثمارية على أكمل وجه يتطلب ذلك توفر قدر من الإستقرار السياسي والأمني،فالجزائر وبعد العشرية السوداء التي مرت بها والتي تميزت بنفور المستثمرين الأجانب،عاد الإستقرار السياسي والأمني من خلال إستقرار الطاقم الحكومي وتبني سياستي الوثام المدني والمصالحة الوطنية،مما أدى إلى تقليص درجة مخاطرة الإقتصاد الجزائري،وتتمتع الجزائر بسوق داخلية واسعة من خلال الحجم الهائل لسكانها ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وموقعها الإستراتيجي،واحتمالات نمو هذه السوق من خلال النمو السكاني المرتفع وزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي،وتتوافر الجزائر على عدد من المطارات والموانئ وشبكة طرق وسكك حديدية غير أنها تعاني من مشاكل كالقدم وعدم التطوير،بينما مرافق الإتصالات ما فتئت تتحسن من سنة

الاستثمار الأجنبي بالجزائر، معوقاته ومحفزاته والطرق الأنجع لجذب الاستثمار الأجنبي بالجزائر على ضوء قانون

الاستثمار رقم 22-18 المؤرخ في 24 يوليو 2022

لأخرى، وتتسبب الجزائر بالكثير من الثروات الباطنية كالغاز والبتروول ومختلف المعادن مما يعطي لها دفعا قويا في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة .

وفي إطار أهمية العلاقات الخارجية في ترقية الإستثمار الأجنبي، تحاول الجزائر الإنسجام مع الوضع السائد من خلال إبرام إتفاقيات دولية لتشجيع الإستثمار والدخول في شراكة مع الإتحاد الأوروبي والعضوية في الإتحاد المغاربي والتفاوض للإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة من شأنه تعزيز الإستثمارات الأجنبية في الجزائر.

ورغم عوامل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر المتوفرة في الجزائر، إلا أن هناك بعض المعوقات والتي تتمثل بدرجة أساسية في الإدارة الجزائرية، فمشكلة القروض البنكية من أسبابها بطء الإدارة البنكية في معالجة ملفات القروض، ومشكلة العقار الصناعي من أسبابها كذلك بيروقراطية الهيئات المكلفة بتسيير العقار الصناعي، والقطاع الموازي من أسبابه تخاذل السلطات الإقتصادية في الحد من هذه الظاهرة، وبيروقراطية الإدارة تؤدي كذلك إلى ظهور الرشوة.

وتبقى تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ضئيلة رغم الإمكانيات المتوفرة، وترتكز هذه التدفقات في قطاع المحروقات بالدرجة الأولى وقطاع الإتصالات بالدرجة الثانية، ومن خلال تحليل الإستثمار الأجنبي المباشر حسب التوزيع الجغرافي تبين أن أهم الدول المستثمرة في الجزائر تربطها بالجزائر إتفاقيات دولية في مجال الإستثمار وكذلك تجلى بوضوح فشل التجربة التكاملية للمغرب العربي من خلال وجود دولة واحدة مستثمرة في الجزائر هي ليبيا وبحصة ضئيلة.

المقترحات :

- 1- الإستمرار في نهج الإصلاح الإقتصادي لإيجاد المزيد من التحسن في المناخ الإستثماري.
- 2- محاولة تحسين مستوى معيشة المواطنين برفع القدرة الشرائية لهم من شأنه زيادة الطلب وبالتالي اتساع السوق الداخلية.
- 3- في مجال الإنفتاح على الخارج:
 - إعادة تفعيل التكتل المغاربي عن طريق حل الخلافات، تشجيع المشروعات المشتركة بين الدول الأعضاء من خلال منح الإمتيازات والحوافز و إزالة كل المشاكل التي تعترضها.
 - تسريع الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والإستفادة من الفرص التي يتيحها إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.
 - مطلوب على وجه السرعة تغيير مدة حصول المستثمر الأجنبي على التأشيرة من 15 يوم إلى 24

الاستثمار الأجنبي بالجزائر، معوقاته ومحفزاته والطرق الأنجع لجذب الاستثمار الأجنبي بالجزائر على ضوء قانون
الاستثمار رقم 22-18 المؤرخ في 24 يوليو 2022

ساعة.

- 4- إعادة تأهيل وإصلاح الإدارة الجزائرية: ويعتبر هذا من أصعب المهام لأنه يمس بالدرجة الأولى الإنسان، عن طريق:
 - التكوين الفعال للإداريين.
 - تبسيط التشريعات وإضفاء الشفافية على المعاملات.
 - زيادة الوعي القانوني لدى المواطنين.
 - رفع أجور الإداريين إلى مستوى الوظائف المشابهة في القطاع الخاص.
 - فرض عقوبات شديدة على الإداريين المرتشين.
 - 5- من مصلحة الجزائر جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لأجل الإستثمار الأجنبي المباشر ويأتي في مقدمتها قطاع البنوك، قطاع التأمين، قطاع النقل واستخدامهم كرافعة للقطاعات الأخرى.
 - 6- إستراتيجية الترويج الجزائرية للإستثمار: بعد أن تبين لنا توافر كم هائل من فرص ومجالات الإستثمار غير أن الجهود الترويجية تبقى محتشمة يمكن إقتراح الآتي:
 - لا بد من الإقتناع بأهمية عملية الترويج للإستثمار.
 - مسح شامل لجميع الفرص الإستثمارية المتاحة في الجزائر.
 - تصنيف ونشر هذه الفرص على موقع الأنترنت الخاص بالوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار لكي يسمح للمستثمرين التعرف عليها.
 - فتح مكاتب تمثيلية للوكالة الجزائرية لتطوير الإستثمار خاصة في الدول الكبرى بهدف زيادة الوعي عن الجزائر في الخارج.
 - في الوقت نفسه يجب تكثيف من إقامة الندوات والمؤتمرات حول فرص الإستثمار المتاحة والمشاركة في المعارض الدولية والإشهار في وسائل الإعلام المختلفة الوطنية والأجنبية.
 - الإستعانة في الترويج لفرص الإستثمار من خلال شركات التسويق الخاصة.
 - إعطاء الأولوية لتسويق الفرص الإستثمارية للقطاعات ذات المزايا التنافسية في الإقتصاد الجزائري كالقطاع السياحي و الفلاحي.
 - تقديم خدمات مابعد الإستثمار أي مرافقة المستثمر في حل مشاكله طوال عمر المشروع.
- الهوامش والمراجع:**

الاستثمار الأجنبي بالجزائر، معوقاته ومحفزاته والطرق الأنجع لجذب الاستثمار الأجنبي بالجزائر على ضوء قانون

الاستثمار رقم 22-18 المؤرخ في 24 يوليو 2022

- (1) محمد قويدري، تحليل واقع الإستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر)، الجزائر، 2005، ص3.
- (2) يعقوب علي جانقي وعلم الدين عبد الله بانقا، تقييم تجربة السودان في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر وإنعكاسها على الوضع الإقتصادي، مؤتمر الإستثمار والتمويل: الإستثمار الأجنبي المباشر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006، ص301.
- (3) أميرة حسب الله محمد، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الإقتصادية العربية دراسة مقارنة (تركيا-كوريا الجنوبية-مصر)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص35.
- (4) محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الإقتصاد الإسلامي، دار النفائس، الأردن، ط1، 2005، ص70.
- (5) حسن بن رقدان الهجوج، إتجاهات ومحددات الإستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي، مؤتمر الإستثمار التمويل: تطوير الإدارة العربية لجذب الإستثمار، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006، ص67.
- (6) عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الإقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص ص 220-221.
- (7) حسن بن رقدان الهجوج، مرجع سبق ذكره، ص67.
- (8) أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص38.
- (9) عبد الله بن بدعيده، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، الإصلاحات الاقتصادية و سياسة الخصوصية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2005، ص 362.
- (10) اسماعيل بوخاوة، دومي سمراء، الإصلاح الضريبي وفق معتقدات صندوق النقد الدولي، الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية الجزائرية في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة البليدة، 11-12 ماي 2003، ص 189
- (11) عبد المجيد قدي، الاقتصاد الجزائري بين الواقع و آفاق المستقبل، مجلة المستثمر العربي، واقع و آفاق مناخ الاستثمار في الجزائر، عدد خاص بالمؤتمر التاسع لمجتمع الأعمال العربي بالدوحة، ص 42.

الاستثمار الأجنبي بالجزائر، معوقاته ومحفزاته والطرق الأنجع لجذب الاستثمار الأجنبي بالجزائر على ضوء قانون

الاستثمار رقم 22-18 المؤرخ في 24 يوليو 2022

- (12) مجلة دليل المستثمر العربي في الجزائر، الجزائر ملتقى الاستثمار العربي، عدد خاص بالملتقى العاشر لمجتمع العمال العربي في الجزائر، نوفمبر 2006، ص 38.
- (13) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006، ص 41.
- (14) مجلة الاقتصاد و الأعمال، تقرير التنمية البشرية 2006، لبنان، العدد 12، ديسمبر 2006، ص 168.
- (15) عبد المجيد قدي، التعليم العالي في الجزائر: " القطاع الذي يمد بقية القطاعات باحتياجاتها من الكوادر المتخصصة"، المستثمر العربي، الجزائر ملتقى الاستثمار العربي، عدد خاص بالملتقى العاشر لمجتمع الأعمال العربي في الجزائر، نوفمبر 2006، ص 94.
- (16) مدني حرفوش، الكامل في الاقتصاد، دار الآفاق، الجزائر، 1999، ص 91 .
- (17) علي عيبوط مجند، الاستثمارات الأجنبية في ضوء سياسة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر، المجلة النقدية للقانون و العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري تيزي وزو، عدد 01 جانفي 2006، ص 90.
- (18) فؤاد محفوظي، الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تحليلية تقييمية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007، ص ص 61-62.
- (19) جريدة أخبار الأسبوع، الجزائر، العدد 247، من 08 إلى 14 نوفمبر 2006، ص 08.
- (20) جريدة الأحرار اليومية، حوار مع الهاشمي جعبوب وزير التجارة، العدد 2502، 14 سبتمبر 2006، ص 05.
- (21) نفس المرجع، ص 02.